قال بعد تخريجه "صحيح، إلا التأخير في الرأس، فإنه غير محفوظ (١١)" إلى آخر الكلام الطويل. « المدينة على المدينة المدينة

وقال الدارقطنى (١٠٥١): "حدثنا إبراهيم بن حماد، ثنا العباس ابن يزيد، نا سفين بن عيينه، حدثنى عبد الله بن محمد بن عقيل أن على بن الحسين أرسله إلى الربيع رضى الله عنها بنت معوذ، يسألها عن وضوء رسول الله على فقالت: إنه كان يأتيهن، وكانت تخرج له الوضوء، قال: فأتيتها فأخرجت إلى إناء فقالت: في هذا كنت أخرج الوضوء لرسول الله على أيليه ويبدء فيغسل يديه قبل أن يدخلهما ثلاثا ثم يتوضأ، فيغسل وجهه ثلاثا، ثم يمضمض ثلاثا ويستنشق ثلاثا، ثم يغسل يديه ثم يمسح برأسه مقبلا ومدبرا، ثم يغسل رجليه، قالت: وقد أتانى ابن عم لك - تعنى ابن عباس فأخبرته فقال: ما أجد في الكتاب إلا غسلتين ومسحتين، الحديث "". قلت: ورجال سنده محتج بهم، فإبراهيم هذا، قال الدارقطنى: ثقة، (٢٠٩١) وعباس بن يزيد وثقوه الأ أن بعضهم قد تكلم فيه، كما يتحصل من تهذيب التهذيب (١٣٤٠) ولا يضر ذلك الكلام، وسفين إمام حجة من رجال الجماعة، وابن عقيل مختلف فيه، وفي الميزان: قلت: حديثه في مرتبة الحسن اه (٢٠٤١). وفي مجمع الزوائد (٢٠١٠): قال الترمذي: "صدوق، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه، وسمعت محمد بن إسماعيل يعنى البخارى يقول: كان أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم والحميدى يحتجون

⁽١) حديث ١٠ من باب ما روى في الحث على المضمضة والاستنشاق والبداءة بهما أول الوضوء ٨٥/١.

⁽٢) باب ما جاء في جواز تأخيرهما (أي المضمضة والاستنشاق) على غسل الوجه واليدين ١٢٥/١ .

⁽٣) الدارقطني، باب وجوب غسل القدمين والعقبين ٩٦/١.